ما وراء المصطلح في تجربة عبد الوهاب المسيري* اللسانية مدارات التحول من علوم الطبيعة إلى علم اللغة

الأستاذ رزيق بوزغاية
جامعة تبسة / الجزائر

1 . تمهيد :

يتعلق مضمون هذا التمهيد بالمستوى اللغوي الذي نفحص من خلاله لغة اللسانيات بوصفها نظاما اصطلاحيا خاصا، وهو المستوى الذي راجعه غريماس (Greimas A.J) في الفصل الأول من كتابه (علم الدلالة البنيوي). وسنكتفي في هذه البداية بعرض فكرته التي نراها ضرورية في سبيل البحث عن مكان لرؤية عبد الوهاب المسيري للغة اللسانيات ونظامها المصطلحي.

يذكر غريماس في معرض بحثه عن منهج لعلم الدلالة البنيوي ثلاث مستويات للبحث اللغوي: «إن معرفة مستويات الدلالة التي قد توجد في داخل المجموعة الدلالية الواحدة تسمح لنا بتوجيه البحث الدلالي من خلال التمييز بين مستويين مختلفين: المستوى الذي يمثل موضوع دراستنا والذي نعيّنه وفق المصطلح المعروف بوصفه اللغة الموضوع (Langue objet)، والمستوى الذي يتوفر على وسائل البحث الدلالي والذي يجب أن يؤخذ بوصفه ما وراء لغوي (Métalinguistique) بالنسبة للمستوى الأول... هذا وحتى تكون اللغة الدلالية الشارحة التي تهمنا لغة علمية وجب أن تخضع مصطلحاتها منذ البداية للتدقيق والمقارنة. فتعريف اللغة الشارحة العلمية يفرض شرطا مسبقا هو وجود لغة شارحة للغة الشارحة نفسها (Méta métalangage) أو لغة ثلاثية.

هكذا تتبين الشروط اللازمة لقيام علم الدلالة حيث يجب عدّه اجتماعا ـ وفق علاقة الاستلزام المتبادل ـ للغتين شارحتين: لغة واصفة أو مترجمة تقدم لنا الدلالات المتضمنة في اللغة الموضوع، ولغة منهجية تعرّف المفاهيم الوصفية وتفحص ترابطها الداخلي»[1].

يجدر بنا أن نبحث تأثير هذه الفكرة على منهجية البحث اللغوي لأنها تفصّل القول على مستويات في الدراسة لم تجر عادة اللسانيين والفلاسفة على التمييز بينها وهي: اللغة الموضوع (أي اللغة

المدروسة)، واللغة الشارحة أي اللغة التي نستعملها لوصف اللغة الموضوع، واللغة المنهجية (أي اللغة التي نفحص بوساطتها اللغة الشارحة لأن المصطلحات الموظفة في دراسة اللغة الموضوع بحاجة إلى تحديد و ضبط). وإذا أردنا أن نحدد المجال المعرفي لهذه الورقة العلمية فإن المقصود بالدرس هو المستوى الأخير الذي يمثل علم المصطلح اللساني، وهو بهذا قريب من فلسفة اللسانيات لأن فحص المصطلح يتضمن بالضرورة فحص المفاهيم المتعلقة به حتى و إن كنا «عادة ما نعرف فلسفة علم من العلوم بأنها بمثابة ما يقال عن هذا العلم، و لا يكون من بين قضاياه»[2].

وقد أكّد جان هيبوليت فكرة غريماس بالقول: «بإمكاننا بناء لغات صناعية مثلما تبني الرياضيات منظومتها الصورية، نحدد الشفرة التي تعين هاته العلامات وقواعد استعمالها، إلا أننا سنحددها بواسطة لغة أكثر قوة أي بميتا لغة يمكن أن تكون هي بدورها خاضعة لقواعد، وهكذا فربما أدى بنا الأمر إلى الانتقال اللامتناهي من لغة إلى ميتا لغة... إذ كان العلم لغة جيدة الصنع فإن لجميع العلوم لغاتها الخاصة وهي ترجع جميعها إلى اللغة اليومية كمصدر ونقطة انطلاق، فهاته اللغة منها ننطلق وإليها نعود»[3] والفكرة المشتركة بين هذه المنقولات هي ضرورة إقامة لغة منهجية في اللسانيات تمكننا من اختيار المصطلحات الموظفة في وصف الظاهرة اللسانية، وهي في الواقع ليست إلا المجال النظري لعلم المصطلح اللغوي.

في هذا السياق نسجل فيما يأتي ملاحظات أثبتها عبد الوهاب المسيري في كتاب (اللغة والمجاز) ناقدا في مضمونها استعمال مصطلحات - أو تعبيرات اصطلاحية - في علم اللغة تنطوي على مغالطة منهجية وفلسفية، وهي ملاحظات تستوعب في الحقيقة عملية الانتقال غير المراقبَة للمصطلح من علوم المادة - كعلوم الأحياء في بحثنا هذا - إلى اللسانيات. ظاهرة اقتصر هيبوليت على ذكرها على أنها حتمية لا يمكن تجاوزها أو النظر إليها بعين النقد، ويثير هذا الموقف

تساؤلنا عن الكيفية التي يؤثر بها انتقال المصطلح من اختصاص إلى آخر على "مصداقية" هذا المصطلح وفائدته المعرفية المرجوّة. والظاهر أنه لا يمكن مقاربة هذه المسألة بعيدا عن العلائق التي تربط اللسانيات بغيرها من العلوم المقصودة بالمراجعة والتأمل وهي علوم الأحياء والطبيعة.

2 . العلاقة بين علوم الأحياء و اللسانيات:

ليس من السهل عزل اللسانيات بوصفها علما مستقلا عن بقية الاختصاصات القريبة والبعيدة حيث كذّبت الوقائع دعوة ويتني (د ه) إلى تحقيق هذا الحلم ومن قبله دي سوسير ولويس يلمسليف أكثر المتمسكين باستقلالية علوم اللسان، وربما كانت هذه الفكرة عنده أكثر إلحاحا عندما طالب بألا تصدر الأفكار اللسانية عن علم آخر: «سيتضح عند ويتني أنها المرة الأولى التي نجد فيها مسجلا في عشرين موضعا الرغبة في عدم جعل العلم اللساني صادرا و مستندا إلى فرضيات مقترضة من علوم أخرى من أجل معالجة مشاكل تمس اللسان»[4] ولكنها مع ذلك تبقى مجرد أمل لم يتحقق، بل على العكس من ذلك ربطت اللسانيات وشائج معقدة مع اختصاصات مختلفة بين علوم مادية وإنسانية، وقد أخذت هذه الوشائج في معظمها نمطين مختلفين:

أما النمط الأول فهو من قبيل ما ذكره فردينان دي سوسير (F.De Saussure) في محاضرته، حيث كان من أوائل من ناقشوا هذه المسألة في إطار تأسيس معرفي لعلم للغة قائم بذاته ومستقلٍ عن بقية العلوم من حيث المنهجُ والموضوعُ والمصطلحُ. وإذا كان العنصر الأخير هو بغيتنا من هذه الورقة العلمية فإن ذلك لا يعني تجاوز عنصري المنهج و الموضوع. وقد أخذت هذه المسألة في كتب اللسانيات بدءا من اللغوي السويسري ووصولا إلى الدارسين العرب المحدثين رؤية تكاد تكون موحدة هي خلاصة الدرس اللغوي القديم الذي اعتمد على علوم المادة في وصف الجانب الفيزيائي من الظاهرة

اللسانية. ومضمون هذا النمط من العلاقة هو أنه من أجل تحديد مادة اللسانيات ووظيفتها الأساسية تكلم دي سوسير على الروابط التي تجمع علم اللغة، والفلسفة، والفيزيولوجيا، والفيلولوجيا، والتاريخ. وذكر في سياق كلامه أن علم اللغة يحتاج إلى توضيحات علمية من علم وظائف الأعضاء ولكنه بالمقابل لا يقدم شيئا لهذا العلم[5]. وما يفهم من كلامه هو خلاصة ما توصل إليه البحث التأصيلي لعلم الأصوات في التراث العربي حيث ينقل عبد الله بو خلخال في تمهيد بحثه عن العلاقة بين الصوت والصرف أن تحديد مخارج الأصوات استند إلى تطور علم التشريح على يد ابن سينا[6].

من المعلوم أن فائدة المعرفة الفيزيولوجية على الدرس اللغوي إنما تظهر في تحديد مخارج الأصوات بدقة ومعرفة طبيعتها وصفاتها، وعلى هذا يتضح أن مضمون الروابط في هذه الحال يتعلق بمعرفةٍ مساعدة تقدمها علوم الطبيعة وظيفتها الرئيسة تقديمُ توضيحات فيزيولوجية لدرس الجانب الحيوي من العملية الكلامية، وهذا النوع من العلاقة لا يؤثر في التصورات المعرفية للظاهرة اللغوية، ولا يمهد السبيل لتداخل مصطلحي أو إبستيمولوجي لأن كل مصطلح من العلوم الطبيعية يتم توظيفه إذاك يحافظ على دلالته الأصلية وعلى طبيعته الإبستيمولوجية وهو في كل الأحوال يبقى مفردة من المعجم المصطلحي الطبيعي، وعند علماء العربية الذين تناولوا بالدرس أصوات اللغة تَثْبتٌ لمفردات أعضاء النطق والسمع (الفم: الأسنان، الغار، النطع، اللثة، الشدق... وفي الحلق اللهاة، الحنجرة، الجوف... وفي الجوف الهواء، الزفير) فعلى الرغم من حضورها المطرد في كتب الصوتيات تبقى مصطلحات حيوية خالصة، ولم يرد أبدا استعمالها في حد ذاتها لوصف حقيقة لسانية، ما عدا حالة واحدة تدعو إلى التأمل هي حالة مصطلح (لسان).

و **أما النمط الثاني** من الروابط بين البيولوجيا واللسانيات فهو نمط عميق الأثر لا يتوقف عند حدود تقديم توضيحات مساعدة وإنما

يصل أثره إلى أسس العلم الثلاثة التي ذكرنا من قبل وهي: الموضوع والمنهج والمصطلح. ويتشكل هذا النمط في الغالب وفق ثلاثة مسارات معرفية قد تتساوق في الفترة الزمنية ذاتها كما قد تنفرد كل منها بمرحلة زمنية في تاريخ العلم وهي: أن يكون للعلم الطبيعي أثر مباشر في علم اللغة، أو أن ينتقل أثره إليها عبر الفلسفة، أو أن يتوسل إليها بعلم النفس، وسنرى فيما يأتي من آراء الدارسين أنهم ذكروا هذه المسارات متفرقة في كتب التأصيل للمعرفة اللغوية.

المسار الأول ونمثل له برؤية فرانز بوب:

«يهدف هذا العلم [اللسانيات المقارنة] إلى مقارنة لغتين أو أكثر على المستوى المفرداتي والنحوي والصوتي بغية الوصول إلى الأصول المشتركة وإعادة بناء اللغة الأولى في الأسرة الواحدة وتصنيف جميع اللغات كما تصنف الطيور والحيوانات»[7]. ولا يبدو أن الأمر يتعلق فقط بتشابه بين علمين وإنما هو اقتباس لمنهج العلوم الحيوية وتأثر بنظرية (أصل الأنواع) التي قال بها الإنجليزي تشارلز داروين خاصة فيما يتعلق بتأصيل القرابة اللغوية والطراز البدائي الأول (Prototype). وإذا كان صاحب كتاب (موجز تاريخ علم اللغة في الغرب) قد أكد في أكثر من موضع أن فكرة الأصل الواحد للغات كانت سائدة في أوربا خلال عصر النهضة[8] فإن هذا لا ينفي أثر علم الأحياء في إرساء الفكرة ذاتها لدى علماء القرنين التاسع عشر والعشرين، وإنما يرشدنا إلى تبدل نسق المعارف في أوربا خلال مرحلتين مختلفتين:

المرحلة الأولى حيث كانت الرؤية الدينية تصنع الفلسفة والمقولات الأساسية في العلوم (Logos) ومرجعية ذلك واردة في كتب الهيرمينوطيقا.

والمرحلة الثانية حيث اضطلعت علوم الطبيعة بهذه المهمة في عصر النهضة، ويمكننا أن نتمثل في هذا المقام بنص لأحمد مومن يقول فيه: «وبما أن في كل عصر من العصور تبرز بعض العلوم النموذجية

التي غالبا ما يقلدها الباحثون ويتخذونها نبراسا يحتذى به لدراسة الظواهر الأخرى دراسة علمية، فإن القرن التاسع عشر الميلادي كما يقول سامبسون (Sampson) قد اشتهرت فيه الفيزياء الميكانيكية ونظرية التطور البيولوجية، وبالفعل لقد افتتن بعض علماء اللسانيات في هذا القرن بالفيزياء الميكانيكية التي تنص على أن كل التغيرات الطبيعية والكائنات الحية من صنع القوى الفيزيائية وتأثيراتها وعليه فإن كل الظواهر العامة بما فيها اللغة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال النواميس الحتمية للقوة والحركة... وعلى غرار الجماعة الأولى افتتن جمع من اللسانيين بالنظرية البيولوجية للتطور التي جاء بها شارلز داروين (Charles Darwin 1809-1882) في كتابه الشهير (أصل الأنواع)»[9] فالأمر لا يتعلق بمجرد استفادة من المعارف أو اقتباس لمجموعة من المصطلحات وإنما هو بيان لتحول المنهج العلمي المادي إلى فكر يوجه طرق البحث في الظواهر الإنسانية ويساهم في تحديد مفاهيمها.

المسار الثاني تمثله رؤية ميشال فوكو (Michel Foucault) حيث كان علم الأحياء ولازال مصدر أغلب النظريات النفسية والتعليمية واللغوية، ولعل من أهم إفرازاته في هذا الميدان النظرية السلوكية التي أثرت في الفلسفة والتربية واللسانيات. ولعلنا هنا نكتشف هذا المسار الآلي الذي تسلكه المعرفة من علم الأحياء إلى علم النفس إلى علم اللغة، ومثاله الأبرز كما ذكرنا هو النظرية السلوكية التي يؤرخ لها مصطفى ناصف في بحثه حول التعلم بداية من تجارب سيشنوف الأولى، ومرورا بنظريات التعلم الصادرة عنها كما أخرجت للناس في نماذج بافلوف وثورندايك وسكينر[10]، ولنا بعد ذلك أن نتصور المحطة الأخيرة في تمثيل الحدث الكلامي عند ليونارد بلومفيلد، ولا بد أن يكون هذا التفاعل الحيوي بين حقول معرفية مختلفة مجالا لتبادل مصطلحيٍّ ثري. وربما كان هذا ما دعا ميشال فوكو إلى تبني أطروحته القائلة: «يمكن أن نقول أن ميدان علوم الإنسان مشمولا بوساطة ثلاثة علوم أو بوساطة ثلاثة

قطاعات إبستيمولوجية تتجزأ هي بدورها داخليا وتتقاطع فيما بينها، هذه القطاعات متمثلة في العلاقة الثلاثية للعلوم الإنسانية في عمومها مع البيولوجيا، والاقتصاد، والفيلولوجيا»[11] ومن هذه العلاقة الثلاثية تتولد الاختصاصات ذات العلاقة المباشرة مع اللغة واللسانيات، ويمكن أن نلخص مضمون هذه الأطروحة في أن القطاع المعرفي بين البيولوجيا وعلم اللغة يشغله علم النفس، ونجد له شواهد في تاريخ العلوم ونظرية السلوك، وبين الاقتصاد وعلم اللغة يتولد علم الاجتماع، أما فيما بين علم اللغة والفيلولوجيا فتنبثق الدراسات الأدبية وعلم الأساطير (انظر الرسم التوضيحي):

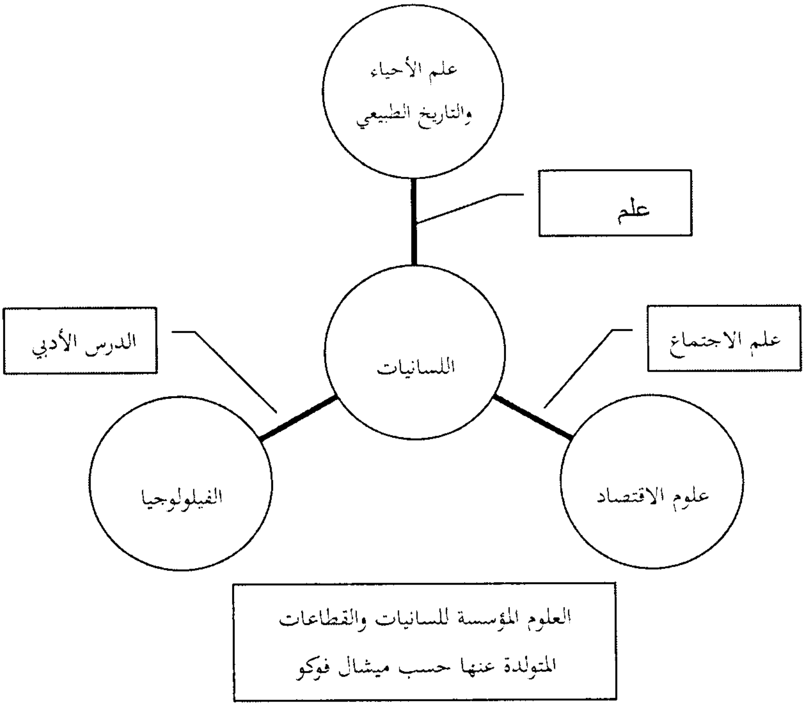

ويرى ميشال فوكو أن «نظرية التاريخ الطبيعي لا تنفصل عن تاريخ اللسان. وعندما نتكلم على العلاقة بين الجانبين فإن الأمر لا يتعلق بتحويل للمنهج ولا بتواصل حول المفاهيم وإغراءات أنموذج نجح في

ميدان ما يتم تجريبه في ميدان آخر قريب. كما أن الأمر لا يتعلق أيضا بعقلانية عامة تفرض أشكالا معينة على التفكير النحوي وعلم التصنيف. ولكن الأمر يتعلق بحيازة أساسية للمعرفة التي تنظم المعرف المتعلقة بالكائنات وإمكانية عرضها في نظام من الأسماء»[12] وظاهر من كلامه أنه ينفي أن تكون اللسانيات أخذت عن تاريخ الطبيعة وتطور الأنواع منهجا لدراسة ظاهرة التطور اللغوي وفقط، وهو يؤكد كلامه في موضع آخر من الكتاب نفسه عندما يفرض أن هناك علما سابقا على اللسانيات وعلم الطبيعة يقوم على مفهوم التنظيم (L'ordre) ظهر في القرن السابع عشر ولعب دورا محوريا في التأسيس للعلمين المقصودين بالكلام[13]، والطرف الثاني من كلامه يتضمن التصورات الطبيعية التي توظف لوصف القوانين، وهو لا ينفي هذا التبادل وإنما هو يحاول أن يلفت انتباه القارئ إلى مسألة أخرى تتعلق بالوشائج المعرفية بين علم الطبيعة وعلم اللغة بوساطةٍ من علم النفس، وهذا الفرض يؤكد من جهة أخرى قول دي سوسير بأحقية السيكولوجيا في تأطير علوم اللسان.

و **المسار الثالث** لتأثير علم الأحياء في اللسانيات تمثله رؤية جون ليونز، وعليها يستند عبد الوهاب المسيري في ربط الفلسفة بلغة اللسانيات، بل إن هذا الأخير قد ركز على تحديد معالم الفلسفة الكامنة خلف المصطلح اللغوي وهو مقصدنا من عبارة (ما وراء المصطلح)، وتتردد هذه الفكرة عند جون ليونز في كتابه على اللسانيات العامة من خلال عدّه النظرة التطورية للغة نظرة طبيعية في أصلها وأنها تحولت إلى نوع من الفلسفة المؤثرة في العلوم الإنسانية[14].

ويحلل عبد الوهاب المسيري هذا التأثر على أنه ظاهرة متكررة توشك معرفتنا حوله أن تتحول إلى نظرية، ولكنه في الوقت نفسه يتناوله بالنقد من منطلق أنه يفقد العلوم الإنسانية خصوصيتها فيقول: «وفصل النشاطات الإنسانية عن المعايير الأخلاقية والإنسانية يؤدي إلى ضمور المرجعية الإنسانية واختفائها، وبذا تصبح العلوم الإنسانية غير إنسانية أشبه بالعلوم الطبيعية وهذا ما يسمونه (وَحدة العلوم)»[15].

ولعل المسيري ينتقد هنا أيضا الانسياق وراء المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية ومنها اللغة مما أدى إلى هجرة المنظومة اللغوية من العلوم الطبيعية إلى العلوم اللغوية، ولكننا نرى أن المشكلة لا تكمن في المنهج التجريبي في حد ذاته وإنما في طرائق توظيفه وفق الحدود التي تفرضها الظاهرة الإنسانية، كما أن اقتداء اللسانيات بالعلوم المادية في بناء منهج علمي دقيق كالذي تتوفر عليه العلوم المادية أمر حتمي يفرضه البناء المنهجي للسانيات.

ونمط العلاقة الذي نقصده بالدرس هو ذلك الانتقال المعرفي الذي يتيح بدوره انتقال المصطلحات من العلوم الحيوية إلى علم اللغة، وهذا الانتقال لا يعني بالضرورة خلق مصطلح جديد ولكن من شأنه أن يخلق انزياحا دلاليا في المفهوم يؤثر على دلالة المصطلح بعامة ويحمل في طياته رؤية فلسفية معينة. ولقد ردد باكيس كليمون (K B Clément) عبارة لاكان التي عرف بها مفهوم الانتقال (Transposition) حيث عدّها «انزلاق المدلول تحت الدال»[16] وهي عبارة مركبة في أصلها من آليتين: الاستعارة والكناية، وكلتاهما تتضمن غرض الانزياح الدلالي وحركة المعنى أي أن كل تحويل من هذا النوع لا بد يغير معنى المصطلح الواحد مثلما يحدث للكلمة في السياق الشعري. إن هناك كثيرا من التعبيرات اللسانية التي تبدو بديهية ولكنها في الواقع مفخخة وتنطوي على ما يسميه رولان بارت بالتعمية (mystification)[17].

ومهما كان من أمر المسارات التي ذكرنا فإنها جميعا تمهد لظاهرة التحويل الابستيمولوجي المميز لحركة المصطلحات خلال انتقالها بين حقول معرفية مختلفة، هذا التحويل الذي عدّه غاستون باشلار من منطلقه الخاص إصلاحا للمعرفة: «إن اللفظ عندما يوضع بين مزدوجتين فهو يبرز وتحتد نغمته. إنه يأخذ فوق اللغة العادية نغمة علمية. ما أن يوضع لفظ من ألفاظ اللغة العادية بين مزدوجتين حتى يكشف عن تغير في منهج معرفة تتعلق بميدان جديد للتجربة. وبإمكاننا

أن نذهب حتى القول من جهة نظر الباحث الإبستيمولوجي إن هذا اللفظ علامة على قطيعة وانفصال في المعنى و إصلاح للمعرفة»[18] وهذا ما وقع بالفعل للصور المجازية التي تحمّلت نغمة علمية بتعبير باشلار و دخلت علوم الإنسان، حتى وإن كانت طبيعتها اللغوية في الواقع تجعلها جزءا من اللغة الأدبية أو اليومية، ونظنه ذهب هذا المذهب لأنه السبيل لبناء لغة علمية. صحيح أن باشلار يتحدث عن لغة يومية وليس عن لغة اختصاص ولكن لا يجب أن نغفل عن كون التعبيرات التي يشملها التحويل هي من النوع الذي تدرّج إلى متصورات عامة تدرسها الفلسفة وتمهد لانتقالها إلى علم آخر على أنها مصطلحات، فهي وفق هذه المدارات من قبيل اللغة اليومية التي عنها صدر باشلار. وحركة المصطلحات هي أحد الأولويات التي توليها المصطلحية الاجتماعية (Socio terminologie) اهتماما بالغا من أجل فهمها وتفسيرها[19]، وهي أكثر ما تكون بين الاختصاصات المختلفة (interdisciplinaire).

وفي هذه الحالة اللغوية والفلسفية التي يمكن أن توصف بالحرجة تظهر مشكلة المفردات الخاصة التي تكلم عليها فيما ذكرنا غاستون باشلار. والمفردات الخاصة (Le vocabulaire) تعني حسب التعريف الأكاديمي قائمة المصطلحات التي يوظفها علم من العلوم أو يتخذها وسيلة في البحث العلمي[20] وقد عدها بعض الدارسين نمطا من المعاجم الخاصة، ومعنى هذا أنها تحتفظ بكل المميزات الشكلية والدلالية التي تتمتع بها المعاجم اللغوية العامة مع خصوصية دلالية تميزها. وقد نالت فكرة القائمة هذه حظا من النقاش العلمي الدائر حول شكل هذه المفردات: هل هي مجرد قائمة كلمات وفقط أو هي نظام كلمات. ولقد درس تمام حسان هذه المسألة من منطلق أن المعجم - الذي يمثل الشكل المدروس - هو مجرد قائمة كلمات[21]، بينما ينص علماء علم المفردات (La lexicologie) على كونه نظاما وبنية[22]. وتميل الدلائل العلمية

إلى ترجيح القول الثاني لأن المصطلحات في حقيقتها اللغوية البسيطة والقريبة مفردات تترابط وفق علاقات شكلية ودلالية في نسق منظم.

وفقا لما تقدم يظهر أن سبب انتقال المصطلح من علم الأحياء إلى العلوم الإنسانية ليس مجرد الحاجة إلى صناعة مصطلحات خاصة بعلم اللغة، وإنما السبب الكامن وراء ذلك تحوّل المفاهيم البيولوجية إلى فلسفة توجّه رؤية العالم، وهذا ما يؤكده عبد الوهاب المسيري في معرض كلامه على صورة الإنسان في الفلسفة المادية: «الإنسان في كل من الرؤية العضوية الشاملة والرؤية الآلية يفقد تعيينه الإنساني فهو كائن عضوي ينمو مع الطبيعة ويستمد غاية وجوده منها»[23] ومن هذا المنطلق يصدر المسيري في نقده للغة اللسانيات الحديثة ليتساءل عن ظاهرة كنا نراها من البديهيات: هل اللغة كائن حي؟

3 . عبارة (اللغة كائن حي) بوصفها تركيبا مصطلحيا:

هذه العبارة بحق علامة على مجتمع لساني واحد هو مجتمع علم اللغة التاريخي، واستعمالنا لعبارة المجتمع اللساني كما كان وظفها أندري مارتيني[24] هي بديل لكونها مصطلحا من المعجم العلمي الخاص للسانيات لأنه كما أسلفنا الذكر لا يمكن إلحاق مفردة لغوية بلغة علم ما إلا بعد فحصها في مستوى اللغة المنهجية. ومعنى المجتمع اللساني أن هناك بيئة فكرية تستعمل هذا تعبيرا مع اتفاق ضمني حول دلالته، على أن هذا الاتفاق يتجاوز أحيانا قيود الدلالة العلمية ويعترف بسلطة للكلمات التي تفر من رقابة المنهج. وهي بعد كل هذا تتجاوز قواعد التعبير الاصطلاحي التي ذكر معجم اللسانيات الحديثة كصعوبة الترجمة وتحول التعبير عن المعنى الحرفي[25] لأنه يصعب أن يتخلص التعبير الاصطلاحي من الدلالات الأصلية للكلمات في بيئتها الأولى (علم الأحياء) وبالتالي تتولد ظاهرة تعدد دلالة الكلمة الواحدة (Polysémie).

وسنقتبس فيما يأتي بعضا من النصوص المؤصلة للتعبير الاصطلاحي (اللغة كائن حي) والتي تجمع في أغلبها على أن توظيف هذا التعبير لم يكن لمجرد ملاحظة موضوعية. من ذلك تأصيل نظرية التطور اللغوي حيث ورد أنه «بعد ظهور هذه النظرية مباشرة [نظرية أصل الأنواع لشارل داروين] جاء أوغست شليشر (August Schleicher) أحد الأخصائيين البارزين في العلوم البيولوجية واللسانية بنظرية تماثلها تماما أطلق عليها اسم نظرية التطور اللغوي موضحا فيها النظرة التطورية الجديدة في الدراسات اللغوية ومعتبرا اللغات كائنات حية طبيعية مثلها مثل جميع النباتات والحيوانات تنحدر من أصل واحد ثم تتفرع إلى فصائل متعددة، وفي هذا المضمار يرى شليشر أن اللغات والأسر اللغوية ككل الأنواع والكائنات الأخرى تعيش في صراع دائم من أجل البقاء وأن الأسر الهندوأوروبية قد أحرزت على مكانة مهيمنة على اللغات كما أحرز الإنسان على المكانة العليا بين الحيوانات. ويركز أصحاب هذه النظرية أيضا على عدّ اللغات أجسادا عضوية متطورة. وهذا ما نلاحظه عند فرانز بوب (Franz Bopp) الذي يرى أنه "من الواجب عدّ اللغات أجسادا عضوية مركبة وفق قوانين ثابتة، لأنها تحمل في كيانها مبدأ الحياة النابضة، وتتطور وتموت بطريقة تدريجية، وإذا ما أعوزها الانسجام والتلاحم فسوف تبتر وتنبذ وتصير صيغها ومكوناتها الأساسية شيئا فشيئا أعضاء ثانوية نسبيا»[26].

وفي موضع آخر ورد أن «هذا ما ذهب إليه أوغست بوت (August Pott) كذلك بقوله: "إن اللغة في حالة دائمة من التغير طوال حياتها، فهي ككل شيء عضوي تمر عبر مراحل متتالية: الحمل والبلوغ، والنمو السريع والبطيء، والقوة والريعان، ثم الضعف والانقراض التدريجي" وفي الحقيقة فإن الفكرة البيولوجية للتطور مفادها أن الإنسان والشيمبانزي والغوريلا انحدروا من أصل قرد منقرض، بينما الهررة والأسود والنمور انحدرت من أصل سنّوري منقرض (Extinct proto-feline) والقرد الأول والسنوري الأول

وغيرهما من الكائنات انحدرت جميعا في الزمان الأولي من جد مشترك، وكذلك الشأن بالنسبة لنظرية التطور اللغوي إذ أن اللغات تنتظم في أسر لغوية كما تنتظم الكائنات الحية: فالإسبانية والفرنسية والايطالية انحدرت من اللغة اللاتينية في حين أن الألمانية والإنجليزية والنرويجية انحدرت من اللغة الجرمانية الأولى، واللغة اللاتينية واللغة الجرمانية الأولى وبعض اللغات الأخرى انحدرت من لغة هندوأوروبية قديمة»[27].

ويمكننا أن نسجل جملة من مبادئ الأنموذج العضوي التي ذكرها عبد الوهاب المسيري في سياق الكلام على مرجعية وسم الظواهر الإنسانية بأنها كائنات حية[28] منها على الخصوص:

1 . أن اللغات كالكائنات الحية تنحدر من أصل واحد وهذا يتضمن التسليم بصحة فرضية داروين.

2 . أن اللغات تتفاضل فيما بينها وفق ما يشبه مفهوم الارتقاء.

3 . أن اللغات تماثل الجسد الحي في ترابط أجزائها وكل تغير في جزء منها يولد تغير الكل. وفي هذا يقول المسيري: «يؤكد النموذج العضوي تماسك الظاهرة وتلاحمها، فعلاقة الجزء بالكل هي علاقة التحام كامل بحيث لا يمكن فصل الواحد عن الآخر وبالتالي لا يمكن فصل الشكل عن المضمون أو الدال عن المدلول، أو الإنسان عن أرضه (وحدة عضوية)»[29] وما نلاحظه هنا أن صورة الأنموذج العضوي هي أساس الفكرة النقدية القائلة بفصل الشكل عن المضمون، وهي في الوقت نفسه أصل الفكرة القائلة باعتباطية العلامة اللغوية (الدال و المدلول)، وهما نقطتان جديرتان بالمراجعة فيما يأتي من هذه الورقة العلمية لأن تاريخ اللسانيات يشهد بغير ذلك.

إن جملة (اللغة كائن حي) تعبير من واقع اللغة العلمية في اللسانيات، وهذا الواقع في حقيقة الأمر هو الموضوع الذي يتناوله بالدرس علم المصطلح النظري الذي هو فرع من اللسانيات وهو علم

وصفي، لا تمتد أحكامه إلى تقييم الواقع بل تكتفي بوصف هذا الواقع ومعرفة قوانينه، والحقيقة ليست دائما صائبة. ولكن الصواب والخطأ كلاهما غير معترف به في المقاربة الوصفية وإنما هما نتاج منهج معياري يبحث فيما يجب أن يكون عليه الوضع اللغوي وله علاقة وطيدة بصناعة المصطلح (Terminographie)، وفي هذا الجانب الأخير يمكن أن نصنف موقف المسيري من العبارة سالفة الذكر. ومؤدى كلامه في هذه المسألة أن: «مفهوم الطبيعة مفهوم محوري في الخطاب الفلسفي الغربي الذي يحدد سماتها الأساسية كما يلي:

أ . الطبيعة قديمة واحدة شاملة بسيطة لا انقطاع فيها ولا فراغات.

ب . الطبيعة خاضعة لقوانين مادية آلية كامنة تدفعها من داخلها.

ج . هذه القوانين حتمية لا غاية لها ولا تخضع لأية قيم متجاوزة.

د . لا يوجد ثبات في الطبيعة فكل شيء في حالة تغير مستمر»[30]

ومن هذه السمات يستمد البحث اللساني في كتاب (اللغة والمجاز) مميزاته ودوافعه، إذ إنه بحث لساني من منطلق فلسفي، ولأنه كذلك فهو ينتقد الفكرة في التركيب المصطلحي ويأتي نقده للغة تبعا لذلك.

4 . المسيري ينتقد التركيب المصطلحي من منطلق فلسفي لا من منطلق نظرية النص العلمي:

يمكن أن نتوقف في نقد عبارة (اللغة كائن حي) التي شاع استعمالها عند اللسانيين بالقول أن لا مكان لتعبير مجازي في لغة العلم لأنها لغة صناعية يحرص صانعوها على وحدة المعنى سواء في ذلك الوحدات اللغوية المفردة (المصطلح المعزول عن السياق) أو التركيب المصطلحي. وبحسب ما توصل إليه التحليل الدلالي للغة العلم وتركيب المصطلحات يتبين أن كل بناء لغوي لعلم من العلوم يتضمن قاعدة جوهرية هي منطق (قيد الاختيار)، وهذه القاعدة توافق ما يسمى في البلاغة العربية بالكلام على الحقيقة، أي الكلام المستند إلى المنطق الدلالي وإلى المعاني الأصلية للكلمات، وهو نوع من التركيب السياقي

يحافظ على المعنى المعجمي للكلمة وهذه ميزة المصطلح العلمي المرجوة. وحتى تتميز اللغة العلمية عن اللغة اليومية ـ بتعبير غاستون باشلار ـ لا بد لها أن تنأى عن توظيف المجاز لأنه نمط التركيب يغير دلالة الكلمات، ولهذا كانت اللغة العلمية لغة صناعية خاضعة لرقابة اللسانيين ترجى فيها الدلالة على الحقيقة.

ويمكننا أن نتخذ نص وارين و ويليك سندا في نقد الصورة المجازية في اللغة العلمية: «إنهم يصلون [النقّاد] إلى المطالبة بضرورة التمييز بين الأداء اللغوي في الأبحاث العلمية ونظيره الأدبي، فالأول تنحو اللغة فيه نحوا تتطابق الإشارة ـ الكلمة الملفوظة أو المكتوبة ـ فيه والمدلول تطابقا دقيقا كما نرى في الرياضيات وفي المنطق الرمزي... وأمّا الأدب فتكتظ لغته بالالتباسات، ويقصد بهذا المصطلح المعاني الكامنة في الألفاظ، وتتخللها الأحداث التاريخية والذكريات والتداعيات، وباختصار فهي شديدة التضمين»[31] ومن ضمن الكلام الذي ذكراه يستعملان عبارة لغة دلالية محضة في وصف اللغة العلمية لأنها تهدف إلى التطابق الدقيق بين الدال والمدلول، وهذا يعني ظاهرة الثبات الدلالي التي تنفي أي حركة للمعنى في صلب النص العلمي، فالاستعمال المطرد للمصطلحات يكشف عن احتفاظها بالمعنى الواحد في كل السياقات على عكس ما يحدث للكلمة في الأدب وفي الحياة اليومية.

ولكن هذه الفكرة ليست هي الباعث على نقد التركيب المصطلحي في تجربة المسيري اللسانية بل دافعه نمط التفكير القابع خلف الصورة الإدراكية أو رؤية العالم الموجهة لاختياراتنا اللغوية. ومع هذا الاختلاف في الدافع بين اللساني وبين الفيلسوف إلا أن الموضوع يجمعهما في نقطة محورية هي (مغالطة الصورة المجازية للتصور العلمي). وعندما ذكرنا أن الدافع إلى هذا المسلك دافع فلسفي فإن ذلك راجع إلى دراسة عبد الوهاب المسيري المتصورات العامة التي يستلهمها الأنموذج العضوي (أي تصور الكون وما فيه على أنه أشبه

بكائن حي) من علم الأحياء ووظائف الأعضاء. وهو بعد هذا يكشف عن النتيجة الحتمية للقول بالرؤية العضوية في اللسانيات وهي أن الكينونة الحيوية للغة معناها الموت في النهاية.

تتضمن هذه العبارة (اللغة كائن حي) إذن حتمية الصيرورة و التبدل ثم الموت، وهي حتمية غير قابلة للنقاش عند أكثر اللغويين كما عبر عنها أندري مارتيني بكل صرامة: «كل لغة تتغير في كل وقت»[32] ومعلوم أن وصف اللغة بأنها كائن حي صورة مجازية فقط ولا يقصد بها معناها على الحقيقة، ومضمونها أن اللغة لا تثبت على حال واحدة. ولذلك قسم فردينان دي سوسير مناهج الدراسة اللغوية إلى نوعين: منهج آني (synchronique) يصف اللغة في مرحلة زمنية محددة وهو بذلك لا يتناول تغيراتها، ومنهج تاريخي (diachronique) يصف اللغة من خلال مراحل زمنية متعاقبة. والتطور اللغوي ظاهرة لا يمكن تجاهلها بأية حال فهو أمر واقع في المستويات المؤلفة للغة الإنسانية في أصواتها وصرفها نحوها ومعجمها، والبحث في هذا المجال أثمر الوصول إلى مجموعة القوانين التي تتحكم في التطور سواء أكانت قوانين لسانية أم خارجية.

وعبد الوهاب المسيري ينتقد هذه النزعة في وصف اللغة لأنها تعني الموت بوصفه حتمية يسلكها كل لسان بشري، والموت مفهوم حيوي متعلق بفلسفة علم الأحياء واستعماله في اللسانيات كان أول الأمر - وربما بقي كذلك - استعمالا على سبيل المجاز. وفكرة الموت هي السمة الأبرز في الصورة الإدراكية بحسب المسيري، ومؤداها أن كل محاولة للبشر في سبيل الحفاظ على لسان ما وتحديد قواعده تشبه أن تكون تحنيطا لجسد ميت. وهنا تكمن المغالطة الفكرية التي إليها يستند المسيري في نقده والتي تستحق تسمية تعمية (mystification) عند رولان بارت على ما رأينا فيما سبق. وخصوصية هذا القانون - إن صح فعلا استقراؤه على كل ألسنة البشر - أنه يقوض دعائم محاولة حفظ اللغة العربية. وعلى هذا يرى المسيري أن التعبير التركيب المصطلحي

الذي نتناوله بالتحليل ليس مجرد تعبير مجازي بل هو صورة إدراكية تخفي من ورائها مغالطة معرفية.

وإذا كانت العلاقة بين الأنموذج العضوي في الفلسفة الغربية والقول بالكينونة الحيوية ظاهرة لأول ملاحظة، فإن هناك حالات لغوية أخرى تستند إلى هذا النوع من العلاقة لا تبدو في الظاهر كذلك بل يصعب إلحاقها بمرجعية علم الأحياء والرؤية العضوية كما هو الحال في مصطلح (بنية).

5 . مفهوم البنية له أصول عضوية بحتة قبل أن يكون منهجا في علوم الإنسان:

تتضمن المعاجم العربية دلالات متقاربة لكلمة بنية تكاد تطابق في أكثر الأحيان الأصل اللاتيني الذي تعود إليه الكلمة الفرنسية (structure) وهو الهيئة التي عليها الشيء وتكون للمجرد والمحسوس[33]، ولكن النظرة التأصيلية للفكر البنيوي تنطلق أساسا من علمين ماديين هما علم الأحياء وعلم الفيزياء، ويعتبر الاختصاص الأول مصدرا لمفهوم البنية ولفكرة النظام بحسب ما يرى روبول (O. Reboul) في معرض تحليله للخطاب الإيديولوجي: «أما الاستعارات المحافظة فهي استعارات مأخوذة من البيولوجيا: الكلية، عضوي، عائلة، عرق أو سلالة، جدودي، تراث... وذلك لأن وظيفة الإيديولوجيا المحافظة على الوضع القائم الذي تعرفه بأنه كلية عضوية لا يمكن المساس بها دون أن يؤدي ذلك إلى القضاء عليها»[34] وما يؤكد كلامه أن كل عبارة لغوية يتقبلها العامة من حيث هي وصف لظاهرة ما بحاجة إلى مراجعة علمية في دلالتها الصيغية مثلما نقول على الصور المجازية العضوية في لغة اللسانيات هي من النوع الذي يمكن تسميته بالقولبة (Le stéréotype) والمقصود أن دلالته عند العامة ليست باعثا كافيا على قبوله في الأوساط العلمية

وعلى خلاف ما جاء عن روبول يرى عبد السلام المسدي أن المفهوم الأولي للبنية مستقل عن التاريخ و لذلك هو يصفه بأنه يمثل جانب التوازن في اللغة[35] بينما يمثل التاريخ اللغوي جانب التطور وبهذا تجتمع ظاهرتان تبدوان منفصلتين هما التوازن (وهي ظاهرة آنية) والتطور (وهو ظاهرة تاريخية) بحسب المقاربتين اللتين ارتضاهما دي سوسير في التعامل مع اللغة. ومسألة الاستقلال هذه هي ما يدعونا إلى التأمل في العرض الذي قدمه عبد الوهاب المسيري حول كون الفكرتين البنيوية والتاريخية الصادرتين عن الأنموذج العضوي في الحضارة الغربية لأنه يبدو من التناقض لأول وهلة أن يتضمن الأنموذج الواحد قراءتين مختلفتين توعز الأولى إلى الاستقرار (البنية) بينما توعز الثانية إلى التغير (التطور اللغوي). ولكننا نقتبس هاهنا نصين بما يبدد هذا التناقض، فعلى البنية يحدثنا شليجل (Fr Schlegel) في نص يتمثل به ميشال فوكو قائلا: «ولكن النقطة الحاسمة التي ستوضح كل شيء هي البنية الداخلية للغات أو النحو المقارن، والتي ستعطينا توضيحات جديدة حول قرابة اللغات، تماما مثلما خدم علم التشريح المقارن التاريخ الطبيعي»[36] ويؤكد فوكو الفكرة بالقول: «شليجل كان يعرف هذا جيدا: تركيب التاريخية في تنظيم النحو كان على شاكلة ما كان في علوم الأحياء»[37] ولقد كان مقصدنا من سوق هذا الكلام محاولة عضد فكرة عبد الوهاب المسيري بأن مصطلح (بنية) مثله مثل (الكينونة الحيوية) مأخوذ عن الفلسفة العضوية.

ولكن ثمة فرق جوهري بين تحليل الدلالي لكلمة (البنية) وبين كلمة (كائن حي) لأن الأولى تمثل مشتركا لفظيا (Homonymie) بين اختصاصات مختلفة هي علم النفس والأنتروبولوجيا واللسانيات بينما تمثل الثانية تعددا في الدلالة لكلمة واحدة (Polysémie) سواء أوظفت في علوم الطبيعة أم في اللسانيات، لنخلص إلى أن معيار التمييز هو الاستعمال اللغوي، وأن المصطلح الأول غير معناه تماما بينما حافظ

الآخر على نمط دلالته الأصلية، والسر في ذلك هو التعبير المجازي، فهو من جهة حافظ على الدلالة النواة ومن جهة أخرى احتمل تصورا فلسفيا مما أثر على مردوده العلمي.

6 . نقد الرقي الدلالي و انحطاطه بعثٌ لنظرية الغلوسيماتيك اللسانية:

سنستلهم فيما يأتي منهج عبد الوهاب المسيري في نقد لغة اللسانيات لكي نناقش مصطلحين جرى العرف اللساني باستعمالهما دون تمحيص هما مصطلحا (الرقي) و(الانحطاط) اللذان يوصف بهما المعنى أثناء حركة تطوره، ولنذكر هنا أن المسيري لم يتناول هذه الجزئية في كتابه ولكننا نقصد من هذا دراسة امتدادات أطروحته الأساسية، من أجل ذلك نقيم النقد على ما ورد في أهم النظريات اللغوية (نظرية الغلوسيماتيك) والتي مازال أثرها ظاهرا في الأوساط العلمية اللغوية.

تهدف نظرية الغلوسيماتيك (Glossématique) في مدرسة كوبنهاق إلى عزل اللسانيات عن تأثير العلوم الأخرى، وقد رأى لويس يلمسليف وفيقو برندال وغيرهما من أعلام المدرسة أن الغاية من نظرية الغلوسيماتيك التمسك بمبدأ دي سوسير الأول في مفهوم اللغة على أنها شكل (Forme) وليست مادة (Substance)، ومن ثمرة هذا القول أن تكون اللسانيات علما مجردا مثل الرياضيات، وعلى هذا دافع أعلام المدرسة عن الاستقلال الصوري لهذا العلم مع محاولة تفسير الظواهر اللغوية استنادا إلى المنطق والرياضيات، والنأي عن الوشائج التاريخية التي ربط اللسانيات بالأنتروبولوجيا وعلم الأحياء.

وفقا لهذا المبدأ يتم تحديد التصورات اللغوية العامة وعلى رأسها مفهوم المعنى وتطوره، وفي ذات السياق يتحدث لويس يلمسليف عما يسمى بنية الدلالة التي تعني نظام العلاقات الرابط بين المكونات الدلالية لمعنى كلمة من الكلمات. ولنأخذ [illegible]ـة (حاجب) الذي سنعتمده فيما

بعد في نقد مظاهر التطور في كتب علم الدلالة، فبنية المعنى في هذه الكلمة هي جملة علاقات تربط بين المكونات الدلالية من مثل: (إنسان) + (ذكر) + (عاقل) + (بالغ) +... وهذه البنية في تصور يلمسليف هي موضوع اللسانيات وليس المعنى بمفهومه التقليدي.

ولهذه الفكرة ظلال في مسألة التطور اللغوي الذي يعد تطور المعنى أبرز جوانبه. وهذا الجانب كما ذكرنا له مظاهر تسوقها الدراسات اللغوية عادة وهي: اتساع المعنى، وتخصيصه، وانتقاله من مجال دلالي إلى آخر، وانحطاطه، ورقيّه. ومثال المظهرين الأخيرين كلمتا (عقل) و(حاجب)، فالأولى تتضمن رقي المعنى لأنها كانت تعني ربط الدابة ثم تحولت إلى الدلالة على آلة الفكر، والكلمة الثانية علامة على انحطاط المعنى إذ كانت تعني في الأصل الوزير ثم دَرَسَتْ هذه الدلالة لتتحول إلى معنى الحارس.

غير أن وجه النقد عند يلمسليف هو كون هذا التصنيف يعتمد معيارا غير لغوي قد يكون اجتماعيا أو أخلاقيا أو طبيعيا بحكم أن مفهوم النوع الراقي قالت به نظرية النشوء والارتقاء لتشارلز داروين، فالمعنى هو محض صورة ذهنية لا يكون راقيا ولا منحطا، أو هو بنية من المكونات الدلالية لا تحتكم إلى معايير الطبيعة والمجتمع. وهذا المعيار الذي إليه تستند مدرسة كوبنهاق هو مدخلنا إلى الموضوع لأننا نقصد من وراء ذلك بحث مدارات تحول المصطلح من علم الطبيعة إلى اللسانيات. فمصطلحا (الرقي) و(الانحطاط) لا يخلوان من مسحة أحيائية خاصة إذا أخذنا في الحسبان ارتباطهما بنظرية التطور اللغوي عند فرانز بوب.

7 . تحول الصورة الإدراكية إلى تركيب مصطلحي أو العكس (نقد الكتابة العلمية):

الصورة الإدراكية هي أنموذج من مجموعة صور مجازية في الخطاب الإيديولوجي، ويقع على عاتق محلل الخطاب ـ إن كان يقصد الوصول إلى الصورة الإدراكية ـ أن يدرس كل أنماط التعبيرات

المجازية في ذلك الخطاب وأن يخضعها لعملية تصنيف نوعي بحسب المجال الدلالي الذي ينتمي إليه المشبه به في كل صورة. وبحسب هذا المجال يتم تحديد نمط الصورة الإدراكية وبالتالي الكشف عن انتماء لغوي فكري وعن رؤية للعالم يختص بها الخطاب. ولهذا سميت الصورة الإدراكية القابعة خلف تعبيرات من مثل: اللغة كائن حي، والكلمات تولد وتموت، والمعنى يرقى وينحط، واللغة جسد متماسك... سميت بأنها صور إدراكية عضوية أو حيوية أو بيولوجية وبأن رؤية العالم المتعلقة بها هي رؤية الأنموذج العضوي.

قد تكون الصورة المجازية التي نستخدمها بوصفها نمطا من التعبير العلمي نسقا لغويا مفروضا لا ينبع من قناعاتنا ولهذا يرى آدم شايف أن صناعة اللغة لرؤية العالم ليست اختيارية: «شتان بين قولنا اللغة تحدث صورة عن الواقع يجعلها بكيفية إرادية اختيارية تبعا لما أقوم به أنا من اختيار داخل اللغة، وبين إثباتنا ـ وهذا أمر مختلف ـ أن اللغة تنتج الحقيقة الواقعية حينما تفرض نماذجها وقوالبها الجاهزة المصنوعة عبر تاريخ تطور نوع السلالة الإنسانية، بإدراكها معالم كما يظهر لها متجليا في نمو الفرد وتطوره، ولا شك أنه ليس للتأويل الثاني الخاص بدور اللغة في إحداث الصور وإبداعها ما كان للتأويل الأول من سيادة إلا أنه تأويل يستحق أن يقال عنه إنه قائم على العقل»[38] ولعلنا نلتمس من كلامه عذرا للغة العلمية العربية التي تصدر عن مثل الأنموذج المذكور في هذه الورقة العلمية، لأن التأويلين الاثنين الذين ذكرهما شايف عرفا طريقهما إلى لغة اللسانيات.

يمكننا أن نلاحظ بهذه المناسبة أن التأويل الأول (الذي يعنى تأثير الفكر في اللغة) هو الوصف المنطقي لما وقع في اللسانيات التاريخية والمقارنة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين عندما استمدت نظاما اصطلاحيا من علوم الطبيعية، سواء أكان هذا المدد مباشرا أم بوساطة من الفلسفة وعلم النفس على ما ذكرنا في أنساق المعرفة، فهي في كل

الحالات خاضعة لطريقة تفكير ولرؤية معينة للعالم. كما يمكننا أن نلاحظ حظوة التأويل الثاني في اللسانيات العربية الحديثة، لأن وضع المصطلح في العربية صادر عن الترجمة غالبا، وفي الترجمة تكون الغلبة للكلمات ولمجالها المفهومي، بمعنى أن السلطة ستكون للخطاب، ومؤدى هذه الملاحظة أن توظيف التركيب المصطلحي العضوي في العربية هو من قبيل صناعة اللغة للفكر وليس العكس. وبهذا أمكننا أن نميز التأويلين معا بالنظر إلى كون اللغة المستعملة في العلم أصلية منقولا عنها أو حادثة منقولا إليها، فالفلسفة الغربية تصنع لغة اللسانيات بينما لغة اللسانيات المترجمة إلى العربية هي التي تصنع الفكر والإدراك. ولنا في هذا سند من نص عبد الوهاب المسيري المتقدم ذكره: «يؤكد النموذج العضوي تماسك الظاهرة وتلاحمها، فعلاقة الجزء بالكل هي علاقة التحام كامل بحيث لا يمكن فصل الواحد عن الآخر وبالتالي لا يمكن فصل الشكل عن المضمون أو الدال عن المدلول، أو الإنسان عن أرضه (وحدة عضوية)» حيث يرى أن الصورة العضوية هي سبب القول باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، فهي عنده صادرة عن فكر طبيعي متأثر بالصورة العضوية للعالم.

ولتأكيد التأويل الثاني الذي نراه أقرب إلى حال لغة اللسانيات في العربية نسوق تحليل لاكوف وجونسون للصورة الإدراكية: «التصورات التي تتحكم في تفكيرنا ليست ذات طبيعة ثقافية صرفة، فهي تتحكم أيضا في سلوكاتنا اليومية البسيطة بكل تفاصيلها. فتصوراتنا تبنين ما ندركه وتبنين الطريقة التي نتعامل بوساطتها العالم، كما تبنين كيفية ارتباطنا بالناس. وبهذا يلعب نسقنا التصوري دورا مركزيا في تحديد حقائقنا اليومية، وإذا كان صحيحا أن نسقنا التصوري في جزء كبير منه ذو طبيعة استعارية فإن كيفية تفكيرنا وتعاملنا وسلوكاتنا كل يوم ترتبط بشكل وثيق بالاستعارة»[39].

فالمشكلة ليست في المصطلح المفرد بل في التركيب المصطلحي الذي يشبه في طبيعته اللغوية الاستعارة التي تصنع تصور الإنسان كما ورد عند لاكوف وجايسون وقبلهما آدم شايف، ولهذا قدمنا بالقول في أول هذا المبحث أن الصورة الإدراكية قد تكون سابقة على التركيب المصطلحي في اللغة العلمية الحضارية، كما أن الصورة الإدراكية قد تكون نتاجا للتركيب المصطلحي في لغات الأمم القائمة على الترجمة.

وبما أن اللسانيات وفقا لتأسيس سوسير وأصحاب مدرسة كوبنهاق علم مجرّد ينطبق عليه قول فريجة: «تجد العلوم المجردة نفسها يوما بعد يوم في أمسّ الحاجة إلى أداة تعبير تمكنها في الوقت ذاته من تفادي أخطاء التفسير وتجنب أغاليط البرهان. هذه الأغاليط وتلك الأخطاء راجعة إلى عيوب اللغة وحاجتها إلى الكمال... ذلك أن اللغة لا تحقق هنا شرطا أساسيا وهو وحدة المعنى، وأن أكثر الحالات خطرا هي تلك التي لا تكون فيها الفروق بين معاني اللفظ كبيرة جدا، وتكون فيه اختلافات المعنى ضعيفة من غير أن تتساوى»[40] نقول حينئذ أن المصطلحات في العربية أجدر بأن تخضع لمثل هذا التمحيص، فبالإضافة إلى ظاهرة التحويل الإبستيمولوجي التي تمس اللغة العلمية الأوروبية ـ والتي ليس لنا منها إلا النقل ـ هناك ظاهرة أخرى هي ما يمكن أن نسميه تحويلا مفهوميا يصاحب ترجمة العلوم إلى اللغة العربية، هما ظاهرتان من واقع اللغة تزيدان من حدة مغالطات البرهان التي تقع فيها الدراسة العربية للسان.

8 . خلاصة:

حرصنا في هذا المقال على بيان منهج عبد الوهاب المسيري في نقد اللغة العلمية من خلال تتبع مسار المصطلح العلمي ـ والتركيب المصطلحي خاصة ـ من علوم الطبيعة إلى علوم اللسان، ومن اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وأمكننا من خلال ذلك أن نسجل جملة من النتائج كالتالي:

- تتموضع كل عملية نقدية للمصطلح اللساني في المستوى الثالث من الأداء اللغوي، أي المستوى المتجاوز لما وراء اللغة وهو المقصود بعبارة (ما وراء المصطلح)، وفي هذا المستوى نصنف التجربة اللسانية لعبد الوهاب المسيري.

- تأخذ الوشائج التي تربط علوم الطبيعة بعلم اللغة أنساقا مختلفة بحسب اختلاف اختصاصات الدارسين، وهي على ما رأينا ثلاثة أنساق: أولها تأثير مباشر لعلوم الأحياء على توجهات علم اللغة، وثانيها تأثير بوساطة من علم النفس وهو تحليل ميشال فوكو، وثالثها تأثير بوساطة من الفلسفة وهي مقالة المسيري. ومهما يكن من أمر هذه الأنساق فإنها جميعا تذهب إلى تفسير ظاهرة التحويل الابستيمولوجي.

- التحويل الإبستيمولوجي ظاهرة تطرأ على دلالة المصطلح وسياقه الثقافي عندما ينتقل من البيولوجيا إلى اللسانيات، وهو ظاهرة تتضمن وصف الحقائق اللسانية من منطلق أنها كائنات حية أو أعضاء من كائنات حية.

- دوافع انتقال المصطلح من علم الأحياء إلى العلوم الإنسانية ليس مجرد الحاجة إلى صناعة مصطلحات خاصة بعلم اللغة، وإنما هو تحول المفاهيم الحيوية إلى فلسفة توجه رؤية العالم وتفسر الظواهر.

- عبارة (اللغة كائن حي) تركيب مصطلحي يجمع مصطلحات من حقول إبستيمولوجية مختلفة أي أنها تجمع مفاهيم من طبائع متباينة، وهي في الوقت نفسه تعبير مجازي يقوم على حركة الدلالة، وهذا يتضمن أن المصطلح يفقد خاصيته الأساسية وهي وحدة المعنى وثبات الدلالة.

- ينتقد عبد الوهاب المسيري العبارة السابقة وما ماثلها من منطلق فلسفي لا من منطلق نظرية النص العلمي، بمعنى أنه لا ينظر في نقض قانون وحدة المعنى بقدر ما يحاول تحليل نمط الفكر الكامن وراء الصورة المجازية وهو ما سميناه ما وراء المصطلح.

- مفهوم البنية مثله مثل الكينونة الحيوية يصدر عن الأنموذج العضوي وعن ثقافة التاريخ الطبيعي.

- استنادا إلى آراء المسيري يمكن أن ننتقد استعمال مصطلحي (الرقي) و(الانحطاط) بدعم من نظرية الغلوسيماتيك التي تبنتها مدرسة كوبنهاق اللسانية على أن المصطلحين يمثلان من جهة ظاهرة التحويل

الابستيمولوجي المؤثرة على مردود المصطلح ويبرزان من جهة أخرى تبعية اللغة العلمية في اللسانيات لحقول معرفية أخرى.

- هناك صورتان لتبادل السلطة بين الفكر واللغة في حركية المصطلح: حيث تظهر سلطة الفكر في اللغة العلمية في الحضارة الغربية عندما تصنع الفلسفة اللغة العلمية، أي أن الصورة الإدراكية تكون سابقة على التركيب المصطلحي، بينما تظهر سلطة اللغة في ترجمة العلوم حيث تكون المركبات المصطلحية المترجمة عاملا في توجيه تفكير المتلقي صاحب اللغة المنقول إليها، وفي هذه الحال يكون التركيب المصطلحي سابقا على الصورة الإدراكية تماما كما هو واقع في اللغة العلمية العربية.

الهوامش :

* عبد الوهاب المسيري باحث جامعي و أديب مصري (دمنهور أكتوبر 1938 القاهرة 3 يوليو 2008).

1 A. J Greimas : Sémantique structurale, recherche de méthode. Librairie Larousse, édition 1974, p 14- 15.

2 عزمي إسلام : مفهوم المعنى. حولية كلية الآداب جامعة الكويت، الحولية السادسة: 1985، ص 11.

3 محمد سبيلا و عبد السلام بنعبد العالي: اللغة. دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء المغرب ، الطبعة الرابعة: 2005 ص 54- 55.

4 Georges Mounin : Linguistique et philosophie, PUF 1975 , pp 124-125

5 Ferdinand De Saussure : cours de linguistique générale. Payot Paris, 1984, p 20

6 عبد الله بو خلخال: التحليل الصوتي للتغيرات الصرفية عند النحاة العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري (رسالة دكتوراه غير مطبوعة) إشراف محمود علي مكي ومحمود فهمي حجازي، جامعة القاهرة 1988، ص 10.

7 أحمد مومن: اللسانيات النشأة و التطور. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الأولى: 2002، ص 64.

8 روبرت هنري روبنز: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب. ترجمة أحمد عوض. سلسلة عالم المعرفة عن المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب الكويت، نوفمبر 1997، ص ص 241 -242.

9 أحمد مومن : اللسانيات النشأة و التطور. ص 67-68.

10 مصطفى ناصف : نظريات التعلم. سلسلة عالم المعرفة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، أكتوبر 1983، ص ص 15-127.

11 Michel Foucault : Les mots et les choses. Editions Gallimard 1966, p366

12 Ibid p170

13 Ibid p 256

[14] John Lyons: Linguistique générale. Traduction de F.Dubois Charlier et D.Robinson, Larousse Paris 1970, p 21.

[15] عبد الو هاب المسيري: اللغة و المجاز. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى: 2002 ، ص 7.

[16] محمد سبيلا و عبد السلام بنعبد العالي : المرجع السابق.

[17] جون ستروك: البنيوية وما بعدها (من ليفي ستروس إلى دريدا). ترجمة محمد عصفور. كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت فيفري 1996، ص 73.

[18] محمد سبيلا و عبد السلام بنعبد العالي: اللغة. ص 56.

[19] Carine Abi Ghanem-Chadarévian: Vers une approche socio terminologique de l'arabe, exemple de génie génétique, forum terminologique 2008, p 32

[20] Claude Kannas: Le petit Larousse illustré (dictionnaire encyclopédique). Larousse Paris, 1995, p 1072

[21] تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها. عالم الكتب القاهرة، الطبعة الرابعة: 2001 ، ص ص 312- 314.

[22] Alise Lehmann et Françoise Martin-Berthet : Introduction à la lexicologie, 2e édition, Armand Colin 2005, p XIII

[23] عبد الوهاب المسيري: اللغة و المجاز. ص 34.

[24] André Martinet : Eléments de linguistique générale, édition Armand Colin, Paris 1970, p145

[25] سامي عياد حنا و كريم زكي حسام الدين و نجيب جريس: معجم اللسانيات الحديثة. مكتبة لبنان ناشرون 1997، ص 61.

[26] Franz Bopp (1827) in Geoffrey Sampson : Schools of linguistics, London Hutchinson and co, 1980, p17 نقلا عن أحمد مومن: اللسانيات النشأة و التطور/ ص ص 68-69.

[27] المرجع نفسه ص 69.

[28] عبد الوهاب المسيري : اللغة و المجاز. ص 29.

[29] المرجع نفسه ص 30.

[30] المرجع نفسه ص 220.

[31] رينيه ويليك و أوستن وارين: نظرية الأدب. ترجمة محي الدين صبحي. المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1987 ، ص 22.

[32] André Martinet : Eléments de linguistique générale. p 172

[33] محمد بن منظور: لسان العرب. دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى د ت،ج 14ص 89.

[34] O. Reboul : Langage et idéologie , PUF 1980 نقلا عن مجموعة اللغة ص 112.

[35] عبد السلام المسدي : اللسانيات و أسسها المعرفية. الدار التونسية للنشر تونس، 1986، ص 162.

[36] Michel Foucault : Les mots et les choses, p 292

[37] Ibid p 292

[38] آدم شايف :اللغة و الواقع (المرجع و الدلالة). ترجمة عبد القادر قنيني. أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء المغرب 2000 ، ص 51.

[39] جورج لايكوف و مارك جونسون : الاستعارات التي نحيا بها ، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال 1996 . نقلا عن محمد سبيلا و عبد السلام بنعبد العالي : المرجع السابق. ص 86.

[40] المرجع نفسه ص 53-54.